IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/783
١ آذار/مارس ٢٠١٠

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وردت من البعثة الدائمة لجمهورية كازاخستان بشأن البيانات التي أدلي بها في الاجتماع الـ٧٨٧ للمجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

تلقى المدير العام رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ من الممثل المقيم لجمهورية كازاخستان لدى الوكالة مشفوعة بنص لشريط فيديو لخطاب لرئيس جمهورية كازاخستان وبيان لكاتب الدولة ووزير خارجية جمهورية كازاخستان، اللذان أدلي بهما في الاجتماع الـ٧٨٧ للمجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وحسبما هو مطلوب في تلك الرسالة، تُعمَّم الوثيقتان المذكورتان أعلاه المرفقتان طيه لإطلاع جميع الدول الأعضاء عليهما.

ترجمة غير رسمية
الرجاء مطابقة النص للكلمة المُلقاة.

نص شريط الفيديو لكلمة
الرئيس نور سلطان نازاربايف بمناسبة
استلام كازاخستان رئاسة منظمة الأمن والتعاون
في أوروبا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

سعادة المدير العام،
سيداتي سادتي،

تستلم كازاخستان المهمة البالغة الأهمية المتمثلة في رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بإحساس بمسؤولية كبيرة.

سيتولى بلدنا الرئاسة خلال إحدى أعقد الفترات في التاريخ المعاصر.

وبسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، يشهد النظام العالمي تحولات بنيوية، وهذه العملية لا تزال بعيدة عن مرحلة الانتهاء.

إن تآكل نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والكوارث الإنسانية والإيكولوجية، والمجاعة، والفقر، والأوبئة، ونفاد موارد الطاقة، والصراعات الإثنية والاختلافات فيما بين الأديان- والقائمة ما زالت جد طويلة بالتحديات التي تواجهها الحضارة المعاصرة وهي تناشد ببذل أقصى حد من الجهود من قِبل المؤسسات المتعددة الأطراف الرفيعة المكانة من قبيل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ولا شك في أن حالة العالم الراهنة تعقد أكثر الاختبار الذي يتعين على كازاخستان أن تتجاوزه بوصفها البلد المترئس لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. بيد أن المشاكل الأكثر إلحاحا التي تواجهها الآن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كانت دائما في صميم سياستنا الخارجية.

فمنذ الاستقلال، ما فتئت كازاخستان تقدم مساهمات فعلية من أجل تعزيز الأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. إن من القرارات التاريخية التي اتخذها بلدنا هي إغلاق موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية، والتخلي طواعية عن أكبر رابع ترسانة نووية وللصواريخ في العالم والقضاء الكامل لبنيته الأساسية.

ومؤخرا، وبمبادرة من كازاخستان، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بإعلان يوم ٢٩ من آب/أغسطس اليوم الدولي ضد التجارب النووية.

وتعي كازاخستان كل الوعي بالدور المناط بها كجهة فاعلة مسؤولة في العمليات الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وبلدنا بوصفه مُصدِرا لأحجام متزايدة من الهيدروكربونات إلى السوق العالمية، فهو يساهم مساهمة كبيرة في ضمان أمن الطاقة على الصعيد العالمي، بما في ذلك على صعيد البلدان الأوروبية.

وكازاخستان بوصفها مصدِرا للحبوب وغيرها من المواد الغذائية، تساهم بنشاط في الترويج لتنفيذ أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية من أجل القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي.

لقد أصبح المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا الذي تمت استضافته بمبادرة من كازاخستان، صكا متعدد الأطراف فريدا للأمن والتعاون في آسيا.

واليوم، يجمع هذا المحفل، الذي هو نظير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، البلدان التي تمثل ثلث الناتج المحلي الإجمالي للعالم، البالغ مجموع سكانها حوالي ثلاثة بلايين نسمة.

ويأتي على رأس أولويات كازاخستان التنمية المستدامة لآسيا الوسطى. ويؤثر نمو اقتصادنا إيجابيا على المنطقة ككل.

وبالتآزر مع الدول الأخرى المشاركة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تدعم كازاخستان بشكل كامل الجهود الرامية إلى جمع شمل الشرق والغرب من أجل إرساء فهم أفضل للمسائل الرئيسية التي يواجهها العالم الحديث.

وتعدد الإيثنيات والأديان في تشكيلة سكاننا هما سمة خاصة لبلدنا. إذ يتعايش معا أكثر من ١٤٠ جنسية و٤٠ دينا كأسرة كبيرة واحدة في كازاخستان.

ويمكن نموذجنا للتوافق فيما بين الإيثنيات والأديان في مساهمة كازاخستان الفعلية في العملية العالمية للتفاعل بين مختلف الأديان. وبمبادرة مني، منذ ٢٠٠٣، استضافت أستانا ثلاثة مؤتمرات لزعماء العالم والأديان التقليدية، التي أفضت إلى إنشاء محفل فريد للحوار بين الأديان.

سيداتي سادتي،

وعلى هذه الخلفية، نعتبر أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بتغطيتها الجغرافية الفريدة، وخبرتها في التفاعل والصكوك التي وضعتها، إحدى الآليات الرئيسية لضمان الأمن والتعاون على الصعيد الدولي. وهي منظمة أدت وما زالت تؤدي دورا هاما في الحفاظ على هيكل الأمن في المنطقة الممتدة من فانكوفر إلى فلاديفوستوك.

واليوم، ليس مسموحا مواصلة إلى الأبد وضع ما يسمى "خطوط حمراء" وخوض "ألعاب الكسب أو الخسارة" التي قلصت من مصداقيتها.

وتحسين فعالية المنظمات الدولية من خلال رفع تحديات عالمية جديدة أصبحت مسألة ذات أهمية. وهذه بالتحديد مهمة تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي محفل فريد للتحاور يجمع ٥٦ دولة من ثلاث قارات.

وتكمن المسألة الحاسمة في المستقبل بالنسبة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما إذا كانت قادرة على تحويل ذاتها إلى بنية تعترف بتنوع العالم في القرن الواحد والعشرين، أو مواصلة كونها منظمة مشكلة من كُتلٍ، حيث يظل الغرب مبتعدا عن "الكتلة الشرقية من فيينا"؟

ما زالت الأفكار النمطية بشأن "جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا" تطغي على أذهان بعض شركائنا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الرغم من واقع حال تجربتنا التي تقارب العشرين سنة من الاندماج في المجتمع العالمي الديمقراطي.

وفي هذا السياق، تكتسي الثقة التي وضعتها فينا الدول المشاركة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أهمية خاصة بالنسبة لكازاخستان. وبناء مجتمع ديمقراطي ما فتئ يمثل خيارا عن وعي من شعبنا، وسنواصل تحقيق مزيد من الحريات السياسية لبلدنا كما سنسعى إلى تحسين نوعية حياة شعب كازاخستان. إن ترؤسنا لمنظمة الأمن والتعاون الاقتصادي في أوروبا لا يُنظر إليه في بلدنا بأنه نجاح للسياسة الخارجية فقط، بل أيضا كإنجاز وطني قيِّم في حد ذاته.

وتماشيا مع تقاليد منظمة الأمن والتعاون الاقتصادي في أوروبا، نوّد أن نعلن عن شعار رئاستنا، من خلال إبراز التحديد الرمزي لكازاخستان بصفتها الدولة المترئِسة.

وسيكون شعار رئاسة كازاخستان في أربع لفظات وهي: "الثقة"، و"التقاليد"، و"الشفافية"، و"التسامح". تشير لفظة "الثقة" إلى الثقة الضرورية لكل منّا. وتشير لفظة "التقاليد" إلى التزامنا بالمبادئ والقيم الأساسية لمنظمة الأمن والتعاون الاقتصادي في أوروبا. ولفظة "الشفافية" تشير إلى أقصى حد من الانفتاح والشفافية في العلاقات الدولية، خالية من "المعايير المزدوجة" و"خطوط انقسام"، فضلا عن التركيز على تعاون بناء قصد التصدي للتحديات والتهديدات المتعلقة بالأمن.

وأخيرا، فإن لفظة "التسامح" تجسد الاتجاهات العالمية الرامية إلى تعزيز الحوار فيما بين الثقافات والحضارات، الذي في سبيله إلى اكتساب أهمية كبيرة في عالم اليوم.

وتنظر كازاخستان في توسيع قاعدة توافق الآراء بشأن المسائل الأساسية للتنمية لتصبح واحدة من المهام الرئيسية لمنظمة الأمن والتعاون الاقتصادي في أوروبا. وفترة العشر سنوات التي مرت منذ آخر قمة لمنظمة الأمن والتعاون الاقتصادي في أوروبا هي تجسيد لحقيقة ركود قاعدة توافق الآراء، إن لم تكن في أزمة. وفي هذا الصدد، نناشد الدول المشاركة لمنظمة الأمن والتعاون الاقتصادي في أوروبا بأن تدعم مبادرة كازاخستان التي تحث على عقد قمة في ٢٠١٠.

ومن شأن اجتماع لزعماء المنظمة أن يتيح فرصة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لوثيقة هلسنكي الختامية، والذكرى العشرين لميثاق باريس، والذكرى الخامسة والستين لنهاية الحرب العالمية الثانية.

ويمكن أن يشمل جدول أعمال القمة المسائل الأمنية الراهنة في إطار مجال مسؤولية منظمة الأمن والتعاون الاقتصادي في أوروبا، فضلا عن الحالة في أفغانستان والمسائل المتعلقة بالتسامح.

فلقد حان الوقت لزعماء الدول المشاركة للمنظمة بأن يبرهنوا على إرادتهم السياسية والتركيز على إيجاد حلول للتحديات الصعبة التي تواجهها الدول.

والقمة لن تعطي زخما قويا لتكييف المنظمة مع التحديات والتهديدات المعاصرة فحسب، بل ستزيد أيضا من الثقة والاحترام اللذين تتمتع بهما المنظمة ذاتها لدى شعوبنا.

وأخيرا، إن المسؤولية تقع على عاتق رؤساء الدول والحكومات للعمل قصد تعزيز الأمن والتعاون لفائدة ورفاهية الشعوب التي انتخبتهم.

وفي انتظار ذلك، منظمة الأمن والتعاون الاقتصادي في أوروبا هي منظمة لا يمكن الاستعاضة عنها. إذ أن ركودها أو اندثارها سيحدث فراغا متقلبا في المنطقة الأورو-أطلسية.

وفي هذا السياق، نقترح إعلان الفاتح من آب/أغسطس، يوم توقيع وثيقة هلسنكي الختامية، يوم احتفال لمنظمة الأمن والتعاون الاقتصادي في أوروبا.

ستحاول كازاخستان التركيز على تحقيق التوازن الأمثل بين جميع "سلال" المنظمة الثلاث. وهذا النهج من شأنه أن يمَّكن من النظر إلى المشاكل بشكل كامل، وليس فقط التصدي للتداعيات الخارجية الناجمة عن التحديات والتهديدات المعاصرة، ولكن أيضا معالجتها من جذورها.

وكازاخستان بتوليها منصب رئاسة منظمة الأمن والتعاون الاقتصادي في أوروبا تلتزم التزاما قاطعا بالمبادئ والقيم الأساسية للمنظمة. ونحن معتزمون بإيجاد حلول مقبولة من جميع الأطراف لفائدة كافة الدول المشاركة للمنظمة.

وحكمة كازاخية تقول: "بيرليك بلماي تيرليك بلماس – لا حياة بدون اتحاد." ويعتبر بلدنا منظمة الأمن والتعاون الاقتصادي في أوروبا في القرن الحادي والعشرين بمثابة محيط فريد للديمقراطية، والاستقرار والرفاهية لكافة الشعوب التي تعيش في داخله.

وأشكركم على حسن انتباهكم. وأتمنى لكم كل النجاح في السنة الجديدة.

مسودة
ترجمة غير رسمية
يرجى التحقق منها مقابل النص الأصلي المقروء

بيان أدلى به السيد كانات ساوداباييف،
الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا،
ووزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية لجمهورية كازاخستان،
خلال الاجتماع الـ٧٨٧ للمجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

فيينا، في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

أصحاب السعادة،
سيداتي سادتي،

منذ سنتين ونصف السنة، وقفت هنا أمام المجلس الدائم وأعربت عن الأمل بأن يتخذ وزراء خارجية الدول المشاركة في المنظمة، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، قراراً عادلاً في مدريد بشأن رئاسة كازاخستان للمنظمة في عام ٢٠١٠. وهذا ما تمَّ بعون الله. ونتيجة لذلك القرار، يشرّفني الآن أن أخاطبكم، يا حضرات الزملاء المرموقين، بصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

لم يكن القرار المعتمد في مدريد مؤشراً على اعتراف المجتمع الدولي الموضوعي بالإنجازات الهائلة التي حققتها كازاخستان، بقيادة فخامة الرئيس نورسلطان نازاربايف، في بناء دولة ديمقراطية قوية اقتصادياً وذات معدّل نمو ديناميكي، وبمساهمتها القيّمة في ضمان الأمن الإقليمي والعالمي خلال الفترة القصيرة التي انقضت منذ استقلال البلد فحسب، بل إنه أتاح أيضاً إبراز رغبة المنظمة ذاتها في التقريب ما بين البلدان الواقعة شرق فيينا وتلك الواقعة غربها، وفي تحديث المنظمة وتقويتها من أجل تكييفها مع الواقع العالمي الحالي. وفي الخطاب الذي سمعناه للتو، استعرض الرئيس نازاربايف التحديات الرئيسية التي تواجه منظمتنا اليوم واقترح السبل الكفيلة بإيجاد الاستجابات الملائمة لها، كما عدّد أهم أولويات رئاستنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن جهتي أنا، اسمحوا لي فقط أن أحدّد خارطة الطريق لتنفيذ الرؤيا الاستراتيجية لرئيس دولتنا.

نحن نوجّه الشكر والامتنان العظيمين إلى اليونان على رئاستها الفعالة وقد عقدنا العزم على مواصلة السعي في اتجاهاتها الإيجابية، ويتمثل أهمها على الإطلاق في "عملية كورفو".

وفي سياق الحوار بشأن مستقبل الأمن في أوروبا، نحن ندعم ما أبداه عدد من البلدان في أثينا من استعداد لمناقشة مختلف الأفكار بشأن تعزيز الأمن غير المتجزّئ من فانكوفر إلى فلاديفوستوك، بما فيها مبادرة الاتحاد الروسي الرامية إلى إبرام معاهدة بشأن الأمن الأوروبي.

ونحن نتفق مع الرأي القائل بأنه ينبغي تنفيذ إجراءات تقوية وثيقة فيينا لعام ١٩٩٩ بموازاة نظام تدابير بناء الثقة والأمن القائم، ومن دون المساس بهذا النظام. ونأمل أن نتمكن خلال عام ٢٠١٠، وهو عام خاص في العديد من النواحي، من إحراز تقدم باتجاه بدء نفاذ الاتفاق الخاص بمواءمة المعاهدة المعنية بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

وستولي كازاخستان اهتماماً خاصاً بالتحضيرات للمؤتمر السنوي لاستعراض الأمن، كما ستنظر في إمكانية تحسين مستويات التمثيل والإنتاجية وتحقيق النتائج خلال جلسات المؤتمر المذكور.

وسنواصل العمل على تعزيز تعاون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع سائر المنظمات والمؤسسات الدولية، كما نعتزم رفع وتيرة الدعوات الموجّهة إلى ممثليها بغية تبادل الآراء.

ولا تزال المساعدة على تسوية "النزاعات الطويلة الأمد" تشكل إحدى الأولويات بالنسبة إلى الرئاسة، أياً كانت، وسوف نبذل قصارى جهدنا للمساهمة في هذه العملية الصعبة. وفي الوقت ذاته، يجب على منظمتنا أن تحاول إيجاد طريقة للحؤول دون نشوء نزاعات مماثلة تؤدي إلى مآسٍ بشرية وكوارث إنسانية.

ولتلك الغاية، فقد خططت لأولي زياراتي بصفتي الرئيس الحالي، في أواسط شهر شباط/فبراير، إلى بلدان جنوب القوقاز. وأكون ممتناً لكم على ما قد تقدمونه من توصيات وما توفرونه من مساعدة وأفكار لحل المشاكل المرتبطة بالنزاعات القائمة هناك.

وتماشياً مع الإعلان الوزاري الذي أقرّ في أثينا بشأن مسألة عدم الانتشار، ستحاول كازاخستان، باعتبارها إحدى الجهات الرائدة المعترف بها في الإجراء العالمي الخاص بمنع الانتشار، أن تزيد من مساهمة المنظمة في سبيل تحقيق أهداف القرار ١٥٤٠ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ودعم الجهود العالمية في ميدان نزع السلاح النووي.

وسنولي قدراً أعظم من الاهتمام بالعمل الرامي إلى محاربة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإلى مكافحة الإرهاب وغيرها من التحديات الجديدة التي يواجهها العصر الحديث، ونرحّب بالقرار المتخذ بهذا الصدد في أثينا.

وعلى ضوء تجارب الرئاسات السابقة، فقد عقدت كازاخستان العزم على التعاون بشكل وثيق مع وحدة العمل ضد الإرهاب التابعة للأمانة، وذلك لدعم مشاريع معيّنة بصفتها جهة مانحة والمساعدة عن طريق عقد حلقات دراسية مواضيعية. ونحن نخطط لعقد مؤتمر في أستانا حول منع الإرهاب، ليكون الحدث الرئيسي في هذا المجال. ونحثّ شركاءنا على ضمان مستوى عالٍ من المشاركة في هذا المؤتمر.

إن مفهوم الأمن الأوروبي اليوم يتجاوز بقدر كبير حدود القارة الأوروبية إذ بات يشمل منطقة أوراسيا الشاسعة بكاملها. وبالتالي، فإننا نعتزم تركيز قدر خاص من الاهتمام على أفغانستان.

ونحن ننظر إلى تطورات الوضع في ذلك البلد من وجهة نظر الأمن العالمي والحرب ضد الإرهاب والتطرف الديني والاتجار بالمخدرات. ومساعدة الشعب الأفغاني على تحويل بلده الذي مزّقته الحرب إلى مجتمع مسالم ومنتج ويتمتع بالاكتفاء الذاتي، مبنيٍّ على مبادئ وقيم ديمقراطية، هي إحدى المهام الهامة الملقاة على عاتق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمجتمع الدولي برمّته.

ونحن على أمل بأن المؤتمر الدولي المقبل بشأن أفغانستان المزمع عقده في لندن في نهاية شهر كانون الثاني/يناير، والذي أنوي أن أشارك فيه بصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، سيشكل خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

لقد دأبت كازاخستان، منذ سنوات عدة، على توفير مساعدات إنسانية ضخمة لأفغانستان. وتبعاً لاتفاق موقّع مع الحكومة الأفغانية، ستشهد هذه السنة بدء تنفيذ برنامج لتوفير تدريبات مهنية لألف مواطن أفغاني في جامعاتنا. وقد خصصت أستانا مبلغاً قدره ٥٠ مليون دولار أمريكي لهذا الغرض. وفضلاً عن ذلك، فإننا عازمون على أداء دور فعال في تنفيذ مشاريع ترمي إلى تقوية حدود أفغانستان مع بلدان آسيا الوسطى، وتطوير التعاون العابر للحدود، وتعزيز أنشطة دعم تنفيذ القوانين، كما سنشارك في رعاية هذه المشاريع.

وفي إطار اختيار كازاخستان لأولوياتها في **البعد الاقتصادي والبيئي**، فقد اقترحت الترويج للإدارة الرشيدة عند المعابر الحدودية بالإضافة إلى تطوير وسائل نقل برية آمنة وفعالة. ونوجّه هنا الشكر لجميع الدول المشاركة على دعمها للموضوع المختار للمحفل الاقتصادي والبيئي الثامن عشر، والذي يرتدي برأينا طابعاً من الأهمية الكبرى في مرحلة خروجنا من الأزمة العالمية.

ومن شأن محفل أستانا الاقتصادي الثالث، المزمع عقده في تموز/يوليه من العام الحالي حول موضوع "دروس الأزمات ونموذج التنمية الاقتصادية ما بعد الأزمات في ظل ظروف العولمة" أن يعطي زخماً إضافياً للمناقشات في هذا المجال.

ويشكل موضوعا البيئة والأمن مجالاً آخر للعمل في البعد الثاني وهذا المجال هام ووثيق الصلة بالموضوع. ومن المهم، على المدى البعيد، استحداث نظام شامل لرصد التهديدات البيئية والتصدي لها، ولابتكار

نـُهـُج مشتركة وتوليد الإرادة السياسة. وفي هذا السياق، ربما أمكن استخدام الأنشطة الرامية إلى مواجهة تحدّيات منطقة بحر آرال كنموذج لحل المشاكل البيئية ضمن إطار مجال مسؤولية منظمتنا.

ويجب أن يتواصل العمل على قضايا الهجرة وعلى كفالة أمن الطاقة بمقتضى القرارات التي اعتمدها اجتماع المجلس الوزاري الذي عقد في أثينا.

ولا يزال البعد الإنساني يشكل موضوعاً رئيسياً على جدول أعمال منظمتنا ورئاستنا. وستواصل كازاخستان توفير الدعم لعمل المكتب المعني بالمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمفوضية العليا لشؤون الأقليات الوطنية، وممثل حرية وسائل الإعلام.

ونظراً لخبرتنا الإيجابية جداً في كفالة الانسجام بين الإثنيات والطوائف في بلدنا، فإننا نعتزم جعل مسألتي التسامح والحوار بين الثقافات داخل بلدان المنظمة إحدى الأولويات الرئيسية لرئاستنا.

ويحدوني الأمل بأن مؤتمر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرفيع المستوى بشأن التسامح وعدم التمييز، المزمع عقده في أستانا يومي ٢٩ و٣٠ حزيران/يونيه من العام الحالي، سيساهم مساهمة قيّمة في مواصلة تقوية التفاعل بين مختلف الثقافات والحضارات، وفي التنفيذ العملي للقرارات المعتمدة سابقاً. وبهذا الصدد، أرجو منكم جميعاً، يا زملائي الموقرين، أن تضطلعوا بدور فعال جداً في أعمال المؤتمر التحضيرية والجوهرية. كما أن الممثلين الشخصيين للرئيس الحالي المعنيين بالتسامح وعدم التمييز الدينيَّيْن سيشاركون مشاركة نشطة في هذه العملية.

وثمة مشكلة أخرى لا تقل حدّة، ألا وهي مشكلة الاتجار بالبشر، مع التشديد بشكل خاص على الاتجار بالأطفال، الذي بات يمارس على الصعيد العالمي ويشكّل أحد مكوّنات الجريمة العابرة للحدود. والحال هذه، فإن أحد الاجتماعات التكميلية المعنية بالبعد الإنساني سيكرّس لمناقشة سبل تحسين آليات مكافحة الاتجار بالبشر.

ونظراً لأهمية تعزيز سياسات المساواة بين الجنسين، فإننا نخطط لعقد اجتماع بشأن تعزيز التوازن بين الجنسين ومشاركة النساء في الحياة العامة والسياسية، كما نخطط للمشاركة في رعاية أحد برامج المكتب المعني بالمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان لزيادة مشاركة النساء في البنى الحكومية.

ويشكل حكم القانون أحد الالتزامات الجوهرية في البعد الإنساني، المعني مباشرة بحقوق الإنسان والديمقراطية. وفي هذا السياق، نعتزم إيلاء اهتمام خاص لاستقلالية النظم القضائية وما عداها من القضايا الهامة التي لم تفقد شيئاً من أهميتها مثل مكافحة جرائم الحقد، وحرية التنقل، ووضع شعبي الروما والسينتي الرحّالين، وغيرها من القضايا.

وإلى جانب اجتماع تنفيذ البعد الإنساني الذي يعقد سنوياً في وارسو، سيعقد مؤتمر ذو أهمية عظمى للاحتفال بالذكرى العشرين لصدور وثيقة كوبنهاغن. ونحن في صدد توفير الدعم لذلك الحدث على الصعيدين التنظيمي والمالي على حدّ سواء. وسيشمل المؤتمر استعراضاً لتنفيذ التعهدات المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وحقوق الأقليات الوطنية، والانتخابات. وأودّ أن أعرب عن امتناننا للدانمرك وللمكتب المعني بالمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان على ما قدّماه من مساعدة ودعم في إطار التحضير لهذا الحدث.

وسيشهد العام الجاري إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في ١٥ دولة من الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن نحث المكتب المذكور أعلاه والجمعية البرلمانية للمنظمة على تنسيق عملهما وبذل أقصى الجهود لضمان كون عملية مراقبة الانتخابات موضوعية وبنّاءة.

ونظراً للأهمية القصوى التي نعلّقها على البعد الإنساني لعمل منظمتنا، فإننا نبرهن عن التزام صارم بهذه العملية، أولاً وقبل كل شيء في بلدنا نحن. فستكون الخطوات الإضافية المتخذة في ميدان إرساء الديمقراطية في كازاخستان متسقة اتساقاً كلياً مع الأهداف والمهام التي حددناها بأنفسنا خلال رئاستنا.

الزملاء الموقّرون،

بالنسبة لكازاخستان، يجسّد كل ما ذكرته حتى الآن تواصلاً سلساً ومسؤولاً للجهود التي كان أسلافنا في منصب رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد بذلوها من أجل تسوية المشاكل التي تواجه منظمتنا حالياً، فضلاً عن المشاكل التي قد تبرز مجدداً. وكما سبق أن شدد الرئيس نازاربايف، فإن أهم مهمة ملقاة على عاتق المنظمة اليوم هي التحضير لقمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعقدها في عام ٢٠١٠. وقد تضمنت الوثائق التي اعتمدها اجتماع المجلس الوزاري في أثينا توصية خاصة بشأن قمة من هذا النوع. وسيتيح ذلك للدول المشاركة التي تمثلونها هنا بدء العمل من دون تأخير على إعداد جدول أعمال القمة وتوفير الدعم التنظيمي لتحضيرها. وفي هذا الصدد، أود أن أحثكم جميعاً – الزملاء الموقرين والأمين العام وأمانة المنظمة – على العمل بعزم وتصميم من أجل استهلال عملية التوصل إلى اتفاق بين شركائنا كلهم بشأن جدول الأعمال المواضيعي لاجتماع القمة، وتحديد الإطار الزمني المقبول لدى الجميع والمستند إلى توافق آراء.

نحن ندرك أن هذه المهمة صعبة للغاية. ولكن، كما كتب فرنسيس بايكون العظيم ذات مرة، فإن أي ارتقاء إلى مكان عظيم يتم عبر سبل قد تكون ملتوية.

وتعتزم كازاخستان أيضاً الاستمرار في التقليد الرفيع المستوى الذي أطلقه أسلافنا من اليونان، ودعوة وزراء خارجية الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى اجتماع غير رسمي يعقد في ألماتي هذا الصيف. فهنا، في جبال ألاتاو الشامخة على ارتفاع ٣٠٠٠ متر فوق سطح البحر وفي وسط المروج الجبلية المزهرة يمكننا، بناء على روحية كورفو، أن نواصل تبادل الآراء على نحو يتسم بالانفتاح والحرية بشأن أكثر المشاكل إلحاحاً ضمن نطاق المسؤولية الملقاة على عاتق المنظمة والتوصل، في الحالة المثالية، إلى توافق آراء بشأن جدول أعمال القمة وإطارها الزمني. وأدعوكم إلى اعتماد نهج تفاهمي نشط إزاء التحضيرات لهذا الحدث الهام.

سيداتي سادتي،

اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر إلى أصدقائنا اليونانيين على جهودهم الدؤوبة طوال عام ٢٠٠٩. وبصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإني اعتمد على التعاون الوثيق مع اليونان وليتوانيا ضمن إطار الترويكا لعام ٢٠١٠.

وأعتمد أيضاً على دعم كافة الممثلين الشخصيين والخاصين المعيّنين باسمي. ولا شك أن اتساع رقعة البلدان التي يمثلونها ستكفل موضوعية العمل الذي ينتظرنا وحياده.

وأنا اعتبر أن الدعم الذي سيوفره الأمين العام وأمانة المنظمة ومؤسساتها يشكل عاملاً رئيسياً في نجاح رئاستنا وفي كفالة استمرارية عمل المنظمة وفعاليته. وفي هذا الصدد، سنواصل النظر في مختلف السبل الكفيلة بتعزيز وضع المنظمة القانوني، بما يشمل إمكانية إنشاء فريق عامل لوضع المقترحات على أساس توافق الآراء.

وتعلق الرئاسة الكازاخستانية أهمية قصوى على عمل البعثات الميدانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن على ثقة بأن عمليات المنظمة الميدانية قادرة على توفير دعم حيوي، وذلك بناء على طلب السلطات المضيفة.

وقد عقدنا العزم على إيلاء اهتمام خاص بتقوية البعد البرلماني. وتلاحظ كازاخستان، بسرور، مناخ التعاون والتفاهم المتبادل القائم بيننا وبين رئيس الجمعية البرلمانية، السيد جواو سوارس، وقيادتها ككل. ومن المتوقع أن يعقد في ألماتي، يومي ١٣ و١٤ أيار/مايو من العام الجاري، محفل برلماني عبر آسيوي تنظمه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويُبرز جدول أعمال المحفل عزمنا على إيلاء قدر أعظم من المسؤولية إلى عملنا على البعد الآسيوي للمنظمة وعلى المشاركة في رعاية أحداث معيّنة في هذا المجال.

وستستضيف تركيا، هذا الصيف، اجتماع القمة الثالث للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا. وقد وجهت الدعوات إلى شركاء المنظمة الآسيويين – كافة أعضاء المؤتمر أو الجهات التي لها صفة مراقب –

فضلاً عن ترويكا المنظمة والأمين العام ورئيس الجمعية البرلمانية، للمشاركة في ذلك الحدث، ممّا يتيح تكثيف التعاون بين المنظمة والمؤتمر لتعزيز الأمن في منطقة أوراسيا الشاسعة.

أصحاب السعادة،
سيداتي سادتي،

عاماً بعد عام، ولسوء الحظ، جرت المزاعم بأن التأخير في اعتماد الميزانية بات ممارسة معتادة تترك أثراً سلبياً على أنشطة المنظمة وسلطتها معاً. بيد أنني اليوم أود أن أشكر جميع الدول المشاركة على النهج البنّاء الذي اعتمد إزاء المناقشات بشأن ميزانية عام ٢٠١٠ التي تم اعتمادها، ولأول مرة في السنوات القليلة الفائتة، ضمن الإطار الزمني المحدد لذلك. وعساها بادرة خير في بداية رئاستنا. وآمل أن يتواصل تطبيق هذا المنحى الإيجابي على جميع أعمالنا المشتركة والمنسقة طوال عام ٢٠١٠.

وتماشياً مع أولويات رئاستنا، تعتزم كازاخستان تخصيص مبلغ قدره مليون يورو لتمويل مشاريع خارجة عن الميزانية في الأبعاد الثلاثة للمنظمة على حد سواء.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن المنظمة استطاعت، خلال الأعوام الخمسة والثلاثين منذ اعتماد وثيقة هلسينكي الختامية، أن تكتسب خبرة فريدة من نوعها وأن ترسي نظاماً لا مثيل له يكفل الأمن الجماعي والشامل وغير المتجزّئ.

ولكن، كما أشار رئيسنا في خطابه، فإن موارد المنظمة الإيجابية والتاريخية باتت اليوم محدودة. ولذلك السبب، نظراً للتهديدات والتحديات الجديدة، فإن مهمتنا المشتركة هي مواصلة تعزيز جدوى المنظمة وفائدتها وفعاليتها.

وتماشياً مع هذا الهدف السامي، ونظراً لالتزامنا الصارم بالمبادئ والقيم الأساسية التي تقوم عليها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإن كازاخستان، في إطار رئاستها للمنظمة، ستسترشد بمصالح جميع الدول المشاركة في المنظمة بغية ضمان الأمن والرخاء لشعوبها.

وأشكركم على حسن انتباهكم.